15 مليون دولار للتوسع في تقديم الخدمات البلدية للفلسطينيين في قطاع غزة

واشنطن 23 مايو/أيار 2019 - أعلن البنك الدولي اليوم عن تمويل إضافي قدره 10 ملايين دولار وذلك لتحسين الخدمات البلدية للفلسطينيين في قطاع غزة. بالإضافة الى المنحة الجديدة، فإن المشروع الثالث لتطوير البلديات سيستفيد أيضا من تمويل مشترك قدره 5 ملايين دولار من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية. وبهذه المنحة الإضافية التي تبلغ قيمتها 15 مليون دولار، سيسعى المشروع إلى توسيع عملياته لتحسين أداء البلديات ومستويات تقديم الخدمات التي يعتمد عليها ملايين من سكان القطاع.

"إن استمرار الانكماش الاقتصادي، وتراجع التحويلات المالية من الموازنة العامة، والمساعدات يضعفان بشدة من قدرة البلديات على الاستمرار في تقديم الخدمات في قطاع غزة. ولا تزال أوضاع المعيشة تتأثَّر بسياق الهشاشة والصراع السائد، مما يؤدي إلى اشتداد البطالة وتفاقم أوضاع الفقر، قال **كانثان شانكار المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة**. "ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية على المستوى المحلي، والحفاظ على الخدمات المقدمة للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة."

وسيؤدي استمرار تدهور المستويات المتدنية بالفعل لتقديم الخدمات المحلية إلى تعريض سكان قطاع غزة لمزيد من المخاطر على الصحة، ومن أهمها، التأثير الصحي بسبب تزايد النفايات الصلبة وتحللها في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. بالإضافة الى ذلك يتعرض الفلسطينيون في قطاع غزة أيضا لمخاطر على السلامة بسبب الشوارع غير المضاءة والمدمرة، وتدهور البيئة.

وستساعد المنحة على استمرارية الخدمات المحلية وتوسيعها من خلال مشاريع كثيفة العمالة وذلك في 25 بلدية في قطاع غزة. ستعمل المنحة الجديدة على دعم المشاريع الفرعية منها الطرق، ومعالجة مياه الصرف وإدارة النفايات الصلبة، وتطوير المتنزهات والمساحات المفتوحة، والأسواق العامة، والطاقة الشمسية، وأكثر من ذلك. وتشير التقديرات الى أن توسيع المشاريع المزعم تنفيذها ستساهم في خلق فرص عمل على نحو 5 آلاف وظيفة بحاجة اليها سكان قطاع غزة.

وستتولى الإشراف على الأنشطة الجديدة أجهزة الحكم المحلي التي تعاني من قيود وضغوط مالية هائلة. ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ مختلف المشاريع كثيفة العمالة في غضون سنتين وذلك بهدف استعادة الخدمات لأكبر عدد من المستفيدين الأشد احتياجا. وسوف يشرف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، الجهة المسؤولة على إدارة التنفيذ، على المشروع واختيار المستفيدين من الأنشطة كثيفة العمالة.

وقال **كريس بابلو الخبير الأول بشؤون التنمية الحضرية في البنك الدولي**: "تماشيا مع استراتيجية البنك الدولي للمساعدة، ستعمل المجموعة الجديدة من الأنشطة على تقوية دور البلديات في الحفاظ على مستويات تقديم الخدمات المحلية، وتؤدي في غضون ذلك إلى توليد فرص العمل، لاسيما للنساء والشباب الذين يعانون أعلى معدلات البطالة."

للاتصال

الضفة الغربية وقطاع غزة

ماري كوسا
+ (972) 2-2366500

mkoussa@worldbank.org

واشنطن

ويليام ستيبنز
+1 (202) 458-7883

wstebbins@worldbank.org